



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة الثلاثون

الخرطوم، السودان، 19-23 فبراير/شباط 2018

تعزيز فرص عمل الشباب في القطاعات الزراعية والريفية في أفريقيا

ملخص

يبلغ ثلثا سكان أفريقيا من العمر 35 عامًا أو أقل. وقد كرس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية عام 2017 لـ "تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمارات في الشباب"، وذلك في سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة التنمية المستدامة 2030. ويتجلى التصميم على معالجة عمالة الشباب أيضًا في إعلان العقد من 2018 إلى 2027 "العقد الأفريقي للتدريب التقني والمهني والتدريب على ريادة الأعمال وعمالة الشباب" الصادر عن مؤتمر القمة التاسع والعشرين للاتحاد الأفريقي الذي عقد في يوليو/تموز 2017.

ولا يزال العائد الديموغرافي أساسيًا لتحقيق طموح أفريقيا إلى التحول الاقتصادي. وسيتعين على مدى السنوات العشرين المقبلة توليد ما يتراوح بين 10 ملايين و12 مليون وظيفة جديدة كل عام للوفاء بالجدد إلى سوق العمل. وإذا ما توفرت استثمارات هادفة جيدًا، يمكن أن يسهم عدد الشباب الكبير مساهمة هامة في ازدياد النمو الشامل، كما في خفض الفقر.

وقد كان هناك إدراك متزايد للأهمية الاستراتيجية لنظم الزراعة الغذائية لتوليد فرص العمل والنمو الشامل الواسع القاعدة. وبسبب تأخر التحول الهيكلي، لا تزال نسبة كبيرة من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (62 في المائة) تعتمد في الدخل والعمالة على الزراعة اعتمادًا كبيرًا، وبصورة رئيسية في المزارع الأسرية. ولا تزال الزراعة أهم مصدر للعمالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (50 في المائة). ويؤدي الطلب المتزايد بسرعة على الأغذية وعلى إضافة القيمة إلى توليد فرص جديدة في الأسواق للمنتجين والمجهزين، كما إلى توفير إمكانات هامة كبيرة لتوليد فرص عمل.

وتبحث هذه الوثيقة في التدخلات الرامية إلى تعزيز عمالة الشباب والانخراط في نظم الزراعة الغذائية من خلال: (أ) تحسين البيئة التمكينية للأعمال؛ (ب) تزويد الشباب بالمهارات المناسبة والتعليم المناسب؛ (ج) زيادة المشاركة النشطة للشباب في العمليات السياسية؛ (د) وتعزيز الروابط بين الريف والحضر.



mv562

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

المسائل التي يتعين توجيه انتباه المؤتمر الإقليمي إليها

(1) زيادة الاستثمارات المسؤولة والشاملة للشباب من أجل تحديث القطاع الزراعي: تتوفر في قطاع الزراعة الغذائية إمكانيات هائلة لتوفير فرص عمل جذابة للشباب الذين تتصاعد أعدادهم في أفريقيا. ومن الأساسي دعم الشباب ليصبحوا رؤادًا زراعيين على طول سلاسل القيمة في الزراعة الغذائية، بدءًا من الإنتاج والتجميع إلى التجهيز والتسويق؛ بموازاة تيسير حصولهم على الأراضي والتمويل وغير ذلك من الموارد والخدمات الإنتاجية. ومن الأهمية بمكان أيضًا الاستثمار في تنمية مهارات الشباب وتعليمهم لسدّ الفجوة بين عرض اليد العاملة والطلب عليها، مع الحد في الوقت نفسه من الفوارق بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم والنجاح فيه. ويحتاج الشباب إلى الحصول على تدريب جيد لتطوير المهارات الهامة لسوق العمل (العرض) وإلى فرص العمل الزراعية وغير الزراعية اللائقة ضمن سلاسل القيمة في الزراعة الغذائية (الطلب). وينبغي توسيع نطاق النهج الشاملة الناجحة، جنبًا إلى جنب مع التدريب المتخصص في الزراعة والممارسات الخضراء، بما في ذلك: التدريب على الأعمال التجارية والمهارات الشخصية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحاضنات والتوجيه، على غرار الممارسات الجيدة مثل مدارس تدريب المزارعين الشباب على الزراعة والحياة أو منهجية مركز سونغاي. ويتمثل أحد الأبعاد الرئيسية في تحسين البيئة المواتية للأعمال التجارية ولا سيما من خلال تيسير عمل القطاع الخاص ليصبح محرك خلق فرص للعمل وتعزيز أجهزة الأعمال التجارية الزراعية العليا.

(2) تشجيع اتساق السياسات بين السياسات القطاعية وتلك الخاصة بالهجرة على غرار التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي والتغذية وإدارة الموارد الطبيعية والمساواة بين الجنسين والسياسات الخاصة بالشباب. ويستحوذ الشباب على قسم هام من موجات الهجرة وهم يتنقلون عادة بدافع البحث عن فرص عمل أفضل. ويتسم تشجيع فرص العمل والمبادرة الحرة المجدية والمرححة بالنسبة إلى الشباب والشابات في الأنشطة الريفية داخل المزرعة وخارجها بأهمية بالغة للتصدي للأسباب الجوهرية للهجرة خارج الريف بدافع البؤس وللحد من خطر فقدان المناطق الريفية نصيبًا حيويًا والأكثر ديناميكية ربما من قواها العاملة. ومن الضروري عند إعداد المبادرات الخاصة بعمالة الشباب الإقرار بتنوع الشباب في المناطق الريفية: النساء والأمهات الشابات؛ والفئات الأصغر سنًا من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 سنة؛ وصغار المنتجين الفقراء، ولكن المتوجهين إلى السوق؛ والشباب الريفيين الفقراء والمنكشفين على المخاطر وغير المهرة؛ والشباب الأصغر سنًا الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عامًا؛ والمهاجرين الريفيين؛ والأمهات الشابات؛ وما إلى ذلك. وهناك أيضًا شريحة من الشباب المتعلمين جيدًا ذوي النزعة الريادية، الذين يشاركون في القطاع الزراعي كأصحاب ومدراء أعمال. وبفضل الدعم والاستثمار المناسبين، يمكن لهؤلاء الرياديين الشباب أن يحفزوا القطاع الزراعي وينموا أعمالهم الصغيرة لتصبح مشاريع كبيرة بوسعها توفير إمكانات توظيف واسعة النطاق. ويمكن للعائدين الشباب ومجتمعات المغتربين تبادل معارفهم مع مجتمعاتهم الأصلية والاستثمار في الزراعة المستدامة، وبالتالي توليد فرص عمل جديدة ومرححة وجذابة للشباب. ومن الضروري أيضًا تعزيز الروابط بين المناطق الريفية والحضرية من خلال الاستثمارات في البنية التحتية المادية وغير المادية في البلدات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لتتحول إلى روابط حيوية مع المناطق الريفية ومراكز للعمالة وريادة الأعمال وتدريب الشباب الريفيين.

(3) إلى جانب زيادة عدد الوظائف، العناية بنوعيتها من خلال مراعاة الجوانب الخاصة بالعمل اللائق. ويجب أن تسعى السياسات والبرامج إلى تحسين ظروف عمل الشباب والشابات في سلاسل قيمة الصناعات الزراعية

الغذائية من خلال الحد من مشقة عملهم بواسطة استخدام التكنولوجيات الحديثة وتشجيع السلامة والصحة المهنية والحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتشجيع منظمات الشباب والعمل الجماعي. ويجدر بالسياسات أيضًا أن تُعنى باحتياجات الشباب الخاصة في الفئة العمرية 15-17 سنة الذين قد يكونون مؤهلين للعمل من الناحية القانونية (وفق التشريعات الوطنية) ولكنهم يواجهون تحديات إضافية بما أهم دون الثامنة عشرة من العمر. وإنّ الاتساق بين السياسات (لا سيما في ما يتعلق بالعمالة والتعليم) والاستثمار في تنمية المهارات والتدريب المهني وتشجيع الممارسات الزراعية الآمنة والإشراك في الحوار بشأن السياسات، جميعها وسائل من شأنها أن تسهّل الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل وأن تشجّع فرص العمل اللائق للشباب في هذه الفئة العمرية، بموازاة حمايتهم من عمالة الأطفال.

أولاً - المقدمة

- 1- بالنظر إلى أن أعمار ثلثي سكان أفريقيا تبلغ 35 عامًا أو أقل، في مطلع تنفيذ كل من برنامج الاتحاد الأفريقي 2063 وجدول أعمال التنمية المستدامة 2030، كرّس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية عام 2017 لـ "تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمارات في الشباب". ويتعلق ذلك بوجه خاص بتنفيذ هدف التنمية المستدامة 1 بشأن "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان"، وهدف التنمية المستدامة 8 بشأن "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع"، وهدف التنمية المستدامة 5 بشأن "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات".
- 2- في القمة العادية التاسعة والعشرين للاتحاد الأفريقي التي عقدت في يوليو/تموز 2017، جرى التأكيد على الالتزام بإعلان الفترة 2018-2027 "العقد الأفريقي للتدريب التقني والمهني والتدريب على ريادة الأعمال وعماله الشباب". وصادق مؤتمر القمة هذا أيضًا على صندوق الشباب الأفريقي وعلى مؤسسة منتدى الشباب الأفريقي.
- 3- لا تزال نسبة كبيرة (62 في المائة) من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعتمد اعتمادًا كبيرًا في الدخل والعمالة على نظم الزراعة الغذائية، وبصورة رئيسية في المزارع الأسرية. والزراعة أهم مصدر للعمالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (50 في المائة). وخصوصًا في المناطق الريفية، حيث الفرص التعليمية محدودة، إذ توظف الزراعة نحو 60 في المائة من الشباب والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عامًا. وهناك خزان كبير غير مستغل من فرص العمل في قطاع الزراعة الغذائية. والطلب على الغذاء وعلى إضافة القيمة يتزايد نتيجة تزايد عدد السكان والتوسع الحضري وارتفاع دخل الأسر المعيشية، ما يولّد فرصًا جديدة في الأسواق للمنتجين والمجهزين ويخلق فرص عمل.
- 4- سيكون تحويل التعليم وتنمية المهارات وتوفير فرص العمل وريادة الأعمال للشابات والشبان محورًا في التقدم نحو السلام والتنمية المستدامين.

ثانياً- التحول الديموغرافي وتحدي عمالة الشباب

5- تضم أفريقيا السكان أصغر سنًا في العالم. فأكثر من 60 في المئة من مجموع سكانها الذين يبلغ تعدادهم 960 مليوناً هم دون سن 24 عاماً و75 في المئة هم دون سن 35 عاماً. وفي عام 2015، كان شباب القارة في الفئة العمرية 15-24 عاماً، الذين بلغ عددهم 226 مليون شاب، يشكلون ما يقرب من 20 في المائة من سكان العالم الشباب، وبحلول عام 2050، يتوقع أن يبلغ عدد من تتراوح أعمارهم بين 15 و35 عاماً 840 مليوناً. كما أن حصة الشباب في القوى العاملة هي الأعلى في أفريقيا: نحو 35 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و40 في المائة في شمال أفريقيا، مقابل 30 في المائة في الهند و25 في المائة في الصين.

6- كذلك يعيش أكثر من 70 في المائة من الشباب في أفريقيا على دولارين أمريكيين في اليوم أو أقل. والشباب الريفيون، الذين يشكلون أكثر من نصف شباب العالم، منكشفون على المخاطر بشكل خاص ويعانون من الفقر. وتعمل غالبية هؤلاء في الاقتصاد غير المنظم كعمال مساهمين في الأسرة ومزارعي كفاف وأصحاب مشاريع صغيرة في المنازل أو عمال غير مهرة. وعادة ما يحصلون على أجور منخفضة، ويعملون بموجب ترتيبات عمل عارضة أو موسمية وكثيراً ما يواجهون ظروف عمل غير آمنة واستغلالية مع فرص محدودة جداً لتنمية المهارات. وتؤدي هذه الظروف الاقتصادية وظروف العمل غير المستقرة، إلى جانب مواطن الانكشاف على المخاطر البيئية والإقصاء الاجتماعي، إلى دفع الشباب الريفيين إلى الهجرة المتزايدة إلى المناطق الحضرية وإلى الخارج، ما يحرم المناطق الريفية من ذلك الجزء الحيوي من قواها العاملة الذي يمكن أن يصبح الأكثر دينامية.

7- علاوة على ذلك، تكمن خلف هذه الاتجاهات الإجمالية لسوق العمل وهذه الاتجاهات الاجتماعية الإجمالية أوجه تفاوت، غالباً ما تكون واسعة، عبر عدد من المجموعات الديموغرافية. فمستويات البطالة بين الشباب أعلى عمومًا للنساء منها للرجال، والفجوات في الأجور بين الجنسين هامة. وتبين أبحاث الأمم المتحدة أن الأفريقيات يشغلن ثلثي كافة الوظائف في القطاع غير الرسمي غير الزراعي، ولا يحصلن في المتوسط إلا على 70 سنتاً فقط مقابل كل دولار يحصل عليه الرجال (المنتدى الاقتصادي العالمي، مايو/أيار 2017).

8- التحديات وأوجه الانكشاف على المخاطر التي يواجهها الشباب الريفيون أكبر في حالة من تقل أعمارهم عن 18 عاماً ممن بلغوا الحد الأدنى لسن العمل، الذي كثيراً ما يحدد بـ 15 أو حتى 14 عاماً من العمر. وفي العادة تكون هذه المرحلة من مراحل الحياة حاسمة في الانتقال من المدرسة إلى العمل وفي التخلص من الفقر. وفي حين يعتبر هؤلاء الشبان والشابات مؤهلين للعمل، إلا أنهم لا يزالون أطفالاً، فلا يستطيعون أداء مهام خطيرة (تعتبر في هذه الحالة عمالة أطفال). ونظرًا لانخفاض قوتهم التفاوضية وافتقارهم إلى المهارات (في كثير من الأحيان لا يمكنهم أن يواصلوا التعليم)، فإنهم أكثر عرضة للاستغلال، وأكثر عرضة للانخراط في ظروف عمل غير آمنة، وفي أحيان كثيرة يعملون في الاقتصاد غير الرسمي دون حماية اجتماعية.

9- وتقليدياً، يعتبر القيام بالمهام المنزلية الروتينية عملاً نسائياً فيعيق ذلك انخراط المرأة في سوق العمل. وفي الظروف التي توجد فيها ضغوط تدفع إلى الالتزام بالتوقعات المجتمعية بالدخول في زيجة مبكرة، الحمل المبكر أحد المزالق التي تحد من فرص حصول المرأة على وظيفة لائقة، ولا سيما في حالة الفقيرات اللاتي لم يتلقين غير القليل من التعليم.

- 10- لأعداد الشباب المتصاعدة تبعات هائلة على توليد فرص العمل وتحقيق العائد الديموغرافي الأقصى: إذ يتعين توليد 10-12 مليون وظيفة جديدة سنويًا حتى عام 2035 لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل (البنك الدولي 2014). ولذا يبدو أن العقدين القادمين سيكونان حاسمين للغاية إذا ما أريد لحالة العمالة أن تتحسن على المدى الطويل.
- 11- ستكون لتوليد فرص عمل وجني العائد الديموغرافي أهمية خاصة للاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فالفقر والبطالة من العوامل الرئيسية لاستياء الشباب، وفي بعض الحالات، لتطرفهم. وكثيرًا ما تستغل الجماعات المتطرفة العنيفة تصورات الإقصاء الاقتصادي بسبب الهوية الدينية أو الإثنية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017).
- 12- ثلث كافة المهاجرين الدوليين من البلدان النامية هم شباب تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عامًا من العمر (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، 2015). ويؤدي الافتقار إلى الوظائف اللائقة في المناطق الريفية وكون الزراعة غير جذابة إلى دفع الشباب والشبان إلى البحث عن فرص عمل أكثر إنتاجية وأفضل أجرًا في أماكن أخرى. ويرجح أيضًا أن ينتقل الشباب من منطقة ريفية إلى أخرى للاستفادة من التقاوم الموسمية المختلفة للإنتاج الزراعي، أو إلى المناطق الحضرية أو الخارج للعثور على وظائف غير زراعية.
- 13- بالسياسات الصحيحة والاستثمارات الموجهة جيدًا، يمكن للديناميات السكانية في أفريقيا أن تلعب دورًا هامًا في تيسير نمو عالٍ وشامل وخفض الفقر في العقود المقبلة.

ثالثًا- الزراعة قطاع يوفر فرص عمالة للشباب

- 14- يمكن للقطاع الزراعي أن يساهم، وينبغي أن يساهم، في تذليل تحدي عمالة الشباب. فبسبب تأخر التحول الهيكلي، لا تزال الزراعة أكبر موظف في أفريقيا، حتى في سياق التنوع خارج المزارع. ورغم معدل النمو السكاني في المدن هو الأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومستوى التوسع الحضري المنخفض نسبيًا، ستظل المناطق الريفية موطنًا لأعداد كبيرة من السكان على مدى الأعوام العشرين القادمة. وقد حدث التوسع الحضري في سياق تصنيع محدود، فكانت زيادة السكان الناشطين اقتصاديًا في المدن في القطاع غير الرسمي غير الصناعي بصورة رئيسية.
- 15- من ناحية أخرى، يتزايد الطلب المحلي والإقليمي والعالمي على الأغذية بسبب تزايد عدد السكان والتوسع الحضري وارتفاع دخل الأسر المعيشية. ويتيح قطاع الزراعة الغذائية فرصًا عديدة لزيادة الأعمال على طول سلاسل القيمة في الزراعة الغذائية ونظم الأغذية. ويمكن أن يكون لتطور قطاعات ما بعد الإنتاج من سلاسل القيمة الغذائية، بما في ذلك التجهيز والتجزئة، أثر كبير على توليد فرص العمل، بالنظر إلى ارتفاع عدد الأسر المعيشية المنخرطة في الزراعة (منظمة الأغذية والزراعة، 2014).
- 16- قد يكون لتطبيق تدابير السلامة والصحة المهنية، فضلاً عن إدخال وترويج ممارسات زراعية أكثر أمانًا، أثر هائل على وضع عمالة الشباب والشبان في المناطق الريفية، الذين كثيرًا ما يكلفون بأخطار الأشغال وأكثرها مشقة بدنيًا دون تدريب كافٍ أو تدابير سلامة. والشبان على وجه الخصوص معرضون بشدة لخطر تكليفهم بالوظائف الأكثر خطورة وغير المرغوبة، ولكن عندما تلوح البطالة، قد تكون هذه هي الوظائف الوحيدة المتاحة. ومن خلال الارتقاء

بأوضاع الوظائف القائمة وإلغاء المهام الخطرة، يمكن لملايين الشباب والشابات المؤهلين قانونيًا للعمل أن ينتقلوا من حالة عمالة الأطفال إلى حالة العمالة اللائقة في المناطق الريفية.

17- علاوة على ذلك، الاستثمار في الشباب والشبان هو مفتاح تجديد شباب قطاع الزراعة الغذائية وتحسين أدائه. فهؤلاء بطبيعتهم ديناميون وفضوليون ومبتكرون. وهم يستجيبون بشكل خاص للفرص والوجهات الاقتصادية الجديدة ويحرصون على إيجاد فرص عمل في قطاعات النمو المرتفع. كما أن رواد الأعمال الشباب يحتمل أكثر أن يوظفوا شبابًا مثلهم، ما يُخرج المزيد من الشباب من البطالة والفقر.

18- عندما تُمكن المرأة الريفية من الحصول على الموارد والخدمات والفرص الرئيسية على قدم المساواة مع الرجل، فإنها تصبح قوة دافعة رئيسية في مكافحة الجوع والفقر في المناطق الريفية. كما أن تمكين الشباب من المشاركة بفعالية أكبر في الزراعة يترجم إلى تحسين لرفاه أسرهن، فيؤدي ذلك إلى بناء رأس المال البشري للأجيال المقبلة والمساهمة في النمو الاقتصادي الطويل الأجل.

19- لا يزال هناك تصور سلبي للزراعة بين العديد من الشباب والشبان. وذلك ناجم عن الفجوة المتزايدة بين تطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية ونمط الحياة والفرص التي توفرها الزراعة. وبالنسبة للشباب الريفي بخاصة، غالبًا ما يكون حلمهم "الحياة الطيبة" هو العيش بعيدًا عن الريف. وبالنظر إلى فرص العمل المتدنية والمكافآت المنخفضة جدًا وغير المستقرة وظروف العمل القاسية، ليس من المستغرب أن الشباب الريفي نادرًا ما يشير إلى الزراعة على أنها مجال "عمل جيد".

20- يصبح اعتبار الزراعة خيارًا جذابًا أصعب عندما تؤخذ بالاعتبار القيود الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالحصول على الموارد الإنتاجية. وكثيرًا ما تمثل صعوبة تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي من المجتمع التقليدي ومن شيوخ القرى عقبات رئيسية أمام الشباب، وخاصة الشباب. وفي أحيان كثيرة، تكون فرص الحصول على الأراضي محدودة بسبب ندرة الأراضي وقوانين الإرث والعادات. وكثيرًا ما يثني ذلك الشباب عن اعتبار الزراعة خيارًا لكسب العيش. ويواجه الشباب أيضًا: نقص فرص الحصول على الخدمات المالية بسبب الافتقار إلى ضمانات يستطيعون تقديمها للحصول على التسليف، وبسبب المنتجات والخدمات غير الملائمة وغير المتيسرة؛ وانخفاض القدرة المالية؛ وتحديات كبيرة في الوصول إلى الأسواق بسبب الافتقار إلى التنظيم الهيكلي والمشاركة المحدودة في مجموعات المنتجين، وما إلى ذلك.

21- لزيادة مستويات ونوعية الاستثمار العام أهمية قصوى في تجسيد الالتزامات السياسية بجعل الزراعة أكثر دينامية وجذابة للشباب (البنك الدولي 2014). وينبغي للحكومات وشركائها الماليين والتقنيين أن ينشئوا، بالتعاون مع القطاع الخاص، برامج لدعم إنشاء مشاريع زراعة غذائية قادرة على البقاء والاستمرار وشاملة في المناطق الريفية والحضرية. ويمكن أن توفر الابتكارات في تكنولوجيا الزراعة، ولا سيما في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإضافة القيمة والتسويق والبيع بالتجزئة والخدمات اللوجستية مهنةً جذابة للشباب.

22- تحتاج الجهود الرامية إلى تحسين فرص حصول الشباب على الأراضي ورأس المال والمهارات إلى تسريع وإلى تلبية الاحتياجات الخاصة للشباب الريفيين نساءً ورجالاً. وقد تكون لسلاسل قيمة من مثل البستنة أو تربية الأحياء المائية جذابة للشباب أكثر من غيرها، ولا سيما سلاسل القيمة التي تكون دورات إنتاجها قصيرة وتكون إضافاتها للقيمة عالية.

23- إن تحسين ظروف العمل في هذا القطاع، عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة، واعتماد تدابير الصحة والسلامة المهنية والحماية الاجتماعية والحد من اللامساواة بين الجنسين، جميعها حاسمة لجعل الزراعة جذابة للشباب وتعزيز

إمكانياتهم الإنتاجية في الأجل الطويل. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تكون أماكن العمل آمنة للشابات وأن تقدم أنواع المرافق التي يحتاجها (مراحيض، ومرافق رعاية للأطفال، وما إلى ذلك).

24- أدى الإدراك بأن الزراعة تشكل قطاع فرص للشباب إلى مبادرات واعدة متعددة. فعلى الصعيد الدولي، أطلقت الرئاسة الألمانية لمجموعة العشرين شراكة أفريقيا لمجموعة العشرين لدعم الاستثمار الخاص والبنية الأساسية المستدامة والعمالة في أفريقيا وللمساهمة في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي 2063. وتهدف المبادرة العالمية للوظائف اللائقة للشباب، التي تقودها منظمة العمل الدولية والتي تركز بقوة على أفريقيا، إلى الارتقاء بالجهد المبذول على عمالة الشباب على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفي جميع قطاعات الاقتصاد العالمي. وفي إطار هذه المبادرة العالمية، تقود منظمة الأغذية والزراعة، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، مجالاً مواضيعياً هو مجال الشباب في الاقتصاد الريفي.

25- على المستوى الإقليمي، هناك برنامج مصرف التنمية الأفريقي-المعهد الدولي للزراعة الاستوائية-تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا "تمكين العمالة الجديدة التي تقودها الأعمال الزراعية للشباب"، وهو مرفق إقراض لدعم الشباب يستهدف: (1) تنمية مهاراتهم وقدراتهم؛ (2) تخطيط وإطلاق وإدارة أعمال زراعية ناجحة؛ و(3) التشبيك والتنظيم والإرشاد المتبادل بين الشباب. وتهدف استراتيجية البرنامج الموجهة إلى الشباب سواء كانوا ممن حصلوا على تعليم عالٍ أم ممن لم يحصلوا عليه إلى المساعدة على معالجة تنوع الشباب الأفريقيين الباحثين عن عمل. وقد أطلقت منظمة الأغذية والزراعة مؤخرًا "البرنامج الخاص بشأن عمالة الشباب" الإقليمي الذي يهدف إلى دعم المنطقة في تسخير عائدها الديموغرافي مع الإسهام في تجديد تجمعات المزارعين المسنين. وتعمل المنظمة على تعزيز قدرات النساء والشباب وإشراكهم في سلاسل القيمة في الزراعة الغذائية لتعزيز تمكينهم اقتصادياً، وبناء القدرات المؤسسية على مختلف المستويات من أجل تعزيز سلاسل القيمة المراعية للاعتبارات الجنسانية، وتطوير الأدوات والمنتجات المعرفية لصياغة السياسات والدعوة.

رابعاً- نحو سياسات واستثمارات تركز على الشباب في نظم الزراعة الغذائية

26- ينبغي للحكومات الأفريقية أن تصوغ وتنفذ سياسات وبرامج للتنمية الريفية سليمة تعظم الفرص للشابات والشبان وتعزز قدراتهم وتيسر حصولهم على الموارد الإنتاجية اللازمة للدفع قدماً بنمو عريض القاعدة في القطاع الزراعي والاقتصاد الريفي.

27- ينبغي ألا تكون السياسات والبرامج التي تركز على الشباب قائمة بذاتها، بل يجدر أن تكون مدججة في الاستراتيجيات الإنمائية الشاملة للبلدان وفي خطط الاستثمار الوطنية وخطط التنمية الزراعية والريفية وسياسات الهجرة والمساواة بين الجنسين والأطر الإنمائية الأخرى. ويجب أن تقوم التدخلات على إدراك التنوع الهائل للشابات والشبان، من حيث الجنس والعمر والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي يعيشون فيها وما يتمتعون به من أصول وسلطة وقدرة على اتخاذ قرارات وخيارات مستقلة وكذلك على إدراك خصائص نظم الزراعة الغذائية.

28- للسياسات والبرامج والمؤسسات آثار مختلفة على الشابات والشبان. ومن الأهمية بمكان تحليل التفاوتات بين الجنسين في العمالة الريفية وتمكين المرأة الريفية اقتصادياً من خلال الحصول على وظائف لائقة في قطاع الزراعة الغذائية والقطاعات المتصلة به.

ألف - أهمية تحسين البيئة التمكينية للأعمال

29- على الحكومات تحسين بيئة الأعمال لتحفيز استثمارات القطاع الخاص والقيام باستثمارات استراتيجية في السلع والخدمات العامة. ويلزم إيلاء اهتمام خاص لضمان أن تشمل استثمارات القطاع الخاص حلقات من سلسلة القيمة التي يُفتقر فيها إلى رأس المال (مثلاً، الإمداد بالمدخلات والتسويق والتحويل) وأن تكون حيثما توجد إمكانات لتوليد فرص عمل جديدة وتلمذة مهنية وأن تدعم الإمكانات الإنتاجية للمزارع الأسرية

30- كذلك سيتطلب تعزيز استثمار القطاع الخاص الأفريقي في الزراعة أن تصبح مؤسسات الأعمال الزراعية منظمة بصورة رسمية. وبشكل إنشاء وتعزيز الهيئات التجارية الزراعية الكبرى على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية عنصرًا هامًا في تحسين البيئة التمكينية. ويمكن لهذه المنظمات تقديم خدمات رئيسية لأعضائها، بما في ذلك منبر للدعوة وحوار السياسات، وأبحاث السوق، ودعم المشاريع وتنمية سلاسل القيمة، وخدمات تنمية الأعمال التجارية، وتسهيل الروابط التجارية الدولية. ويمكن للمنابر الوطنية للأعمال التجارية الزراعية التي تيسر التفاعل بين الشباب والقطاع الخاص والحكومة أن تكون آليات فعالة لتلبية الاحتياجات الخاصة للشباب، كما يتضح من منتدى الأعمال الزراعية للشباب الرواندي.

31- يلزم تعزيز قدرات المؤسسات المالية على المشاركة مع الجهات الشابة الفاعلة في مجال الزراعة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة للشابات اللاتي يواجهن حواجز خاصة تتعلق بالحصول على الخدمات المالية الرسمية مثل الحواجز القانونية والمعايير الثقافية التي تحول بين النساء وبين حيازة حسابات مصرفية أو الدخول في عقود مالية بمفردهن. وينبغي استكشاف آليات تمويل مبتكرة لجسر فجوة الاستثمار في الزراعة. وإن الحدّ من المخاطر وإعادة مواءمة الحوافز للمصارف التجارية لتشجيع الإقراض أمر أساسي في هذا الصدد. وقد وضعت نيجيريا "برنامج الإقراض الزراعي للمشاركة في المخاطر القائم على الحوافز" للحد من المخاطر المرتبطة بالإقراض للقطاع الزراعي. وتقوم بلدان أخرى بوضع برامج مماثلة. كذلك يمكن أن يؤدي استخدام المنح النظيرة إلى خفض المخاطر. وقد يكون التمويل الخارجي خيارًا جذابًا لأنه يقدم عادة أسعار فائدة أقل وتسهيلات ذات فترة أطول والتزامات أقل إجمالاً.

32- يشكل الشتات والعائدون والأسر التي تتلقى تحويلات مالية من الخارج مصدرًا هامًا للاستثمار والابتكار في الزراعة. وينبغي أن توفر لهم جميعا حوافز مالية (مثلاً، الحصول على منتجات مالية مبتكرة، إعفاءات ضريبية، رأس مال لبدء أعمال تجارية صغيرة، معونات دعم للرواتب) وفرص لتنمية المهارات، بما في ذلك محو الأمية المالية، ودورات فنية تدريبية تنشيطية، ومهارات في مجالي إدارة وريادة الأعمال.

باء - الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات

33- يشكل مستوى التعليم غير الكافي ونقص المهارات لدى العمال الشباب مصدر قلق كبير. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في الالتحاق بالمدارس الابتدائية، لا يزال الحصول على التعليم الثانوي والعالي منخفضًا، بالإضافة إلى وجود فجوات هامة بين الجنسين. ولا تزال نوعية التعليم وأهميته مسألة رئيسية مع ارتفاع معدلات التسرب من التعليم، ولا سيما للفتيات الريفيات. فالنظم التعليمية الحالية لا تزود الشباب بمتطلبات سوق العمل ولا بالمهارات والمعارف اللازمة لنمو أفريقيا. ولدى ما يقرب من 80 في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 عامًا العاملين في الزراعة تعليم ابتدائي أو أقل، بما في ذلك 40 في المائة من دون أي تعليم على الإطلاق (البنك الدولي،

(2014). ولا تعدو نسبة خريجي الجامعات الأفريقية المتخصصة في الزراعة 2 في المائة (آفاق الاقتصاد الأفريقي 2012). وقد يؤدي الافتقار إلى فرص مواصلة التعليم أو الاعتقاد بأنه لا جدوى من المناهج المدرسية إلى جذب الأطفال إلى عمالة الأطفال. وهذا الوضع بالغ الأهمية في أفريقيا على وجه الخصوص، حيث تمثل عمالة الأطفال في الزراعة 85 في المائة من عمالة الأطفال جميعها. وينصب تركيز معظم المؤسسات على إعداد الطلاب ليصبحوا موظفين في الشركات القائمة، بدلاً من منحهم المهارات اللازمة لبدء مشاريعهم الزراعية الخاصة بهم. ومن الضروري توفير تدريب محدد على تنمية مهارات الأعمال التجارية والعقلية الريادية والتوجه الريادي.

34- تميل المدارس ومراكز التدريب إلى أن تكون قليلة متباعدة، ما يعرض للخطر من يحتاجون إلى السفر مسافات طويلة، وخاصة الفتيات. ونادرًا ما تدرس المسائل المتعلقة بالزراعة، وعادة يكون تنظيم المدرسة نفسها غير متوافق مع تقويم الأعمال الزراعية ونمط الحياة التقليدية (في حالة تجمعات البدو، مثلاً). وقد أسهم انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس وإتمام المراحل الدراسية الناجم عن ذلك في صعوبة الانتقال إلى العمالة اللائقة.

35- الشباب الريفيون محرومون بصفة خاصة نظرًا لأن المعايير الثقافية وعدم وجود مرافق ومرافق صحية مناسبة في المدارس تعيق قدرتهم على الحصول على التعليم واكتساب مهارات تجعلهم قابلات للتوظيف. ولا يزال التعليم الجيد النوعية يمثل سببًا رئيسيًا لزيادة فرص المرأة في الزراعة. وعندما تكون لدى الأسر موارد محدودة، فإنها قد تعطي الأولوية لتعليم الأبناء بدلاً من البنات. ومع ذلك، يرتبط تعليم الإناث ارتباطًا وثيقًا بحجم الأسرة الأصغر، وارتفاع القدرة على صنع القرار وفرص العمل الأفضل والدخل الأعلى. وقد تتطلب التدابير الرامية إلى التغلب على المقاومة الثقافية لتعليم البنات مخططات حوافز، مثل تقديم رواتب للأسر التي تسجل بناتها في المدارس وضمان أن تكون المدارس "آمنة" للفتيات ومنع العنف ضد المرأة والفتيات، وما إلى ذلك.

36- ولقد وضعت نُهج عديدة لمعالجة الحاجة إلى المهارات والمعرفة ذات الصلة لدى الشباب. وصممت منهجية مدارس تدريب المزارعين الشباب على الزراعة والحياة، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة لدعم التدريب المهني، بالاستناد إلى مجموعة من المواضيع المصممة خصيصًا للشباب والزراعة والبيئة الريفية. وطبق نظام المدارس هذا في أكثر من 20 بلدًا فاستفاد منه أكثر من 35 ألف شاب وشابة. وهناك برنامج "جعل الأسواق هامة"، وهو برنامج سنوي للمدراء التنفيذيين في الأعمال التجارية الزراعية ولريادة الأعمال صممتها شركة ماركيت ماترز Market Matters Inc. لتنمية القدرات في قطاع المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا. وحتى الآن، درب البرنامج، الذي يركز على استراتيجية الأعمال والتسويق والتمويل والموارد البشرية والقيادة، أكثر من 2 000 مؤسسة زراعية يملك الكثير منها ويديره شباب.

37- أثبت احتضان وتوجيه الأعمال الناشئة فعاليته في تزويد الشباب بالمعارف والمهارات اللازمة للنجاح في الأعمال التجارية الزراعية وفي الزراعة. ويقوم مركز سونغاي بالتدريب والإنتاج والبحوث عبر الجمع بين أساليب التعلم التقليدية وأساليب التعلم الحديثة. وقد رُوج للنموذج كمركز للتميز في أفريقيا ويجري تكراره في أكثر من 14 بلدًا في كافة أنحاء أفريقيا.

38- كذلك بدأت الشركات الكبيرة تقييم شراكات مع مؤسسات الأعمال المحلية والمنظمات غير الحكومية لوضع مبادرات للتدريب وريادة الأعمال بغية تحسين قابلية الشباب للتوظيف.

جيم- إشراك الشباب في العمليات السياسية

39- لمشاركة الشباب دور هام في صنع القرار وفي الحوار السياسي، غير أن المشاركة النشطة للشباب في العمليات السياسية محدودة. فكثيراً ما تظل مشاركة الشباب رمزية أو سلبية. وفي أحيان كثيرة، ترتبط السلطة بالعمى، فلا يتوقع من الشباب، ولا سيما الشابات، التحدث أو الإعراب عن شواغلهم أو يسمح لهم بذلك. ورغم أن الوثائق والسياسات القانونية، من مثل ميثاق الشباب الأفريقي، تنص صراحة على حقوق الشباب في المشاركة في تصميم السياسات، إلا أن الكثيرين منهم لا يدركون حقوقهم.

40- يلزم تعزيز منابر وآليات مشاركة الشباب في السياسات وكذلك تعزيز فرص العمل على امتداد سلاسل القيمة المختلفة وتكييفها لتناسب مع تنوع الشباب. وكثيراً ما يجري الحوار في المناطق الحضرية، ما يفضي إلى اشتراك شباب المدن الذين غالباً ما يكونون أفضل تعليماً. وينبغي توطيد الجهود الرامية إلى تحسين العمليات التشاركية في المناطق الريفية كي تعكس على نحو أفضل مصالح واحتياجات الشباب غير المتعلمين والريفيين والفقراء. ويمكن أن يكون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، مثل الهواتف المحمولة والرسائل النصية القصيرة ووسائل الإعلام الاجتماعية والتلفزيون عبر الإنترنت وأشرطة الفيديو وأجهزة الراديو، فعالاً بشكل خاص في هذا الصدد.

41- يتطلب تعزيز صوت الشباب في الحوار السياسي أيضاً أن يكون الشباب موحدين ومنظمين تنظيمياً فعالاً. وكثيراً ما تفتقر منظمات الشباب إلى الموارد المالية وتكون محدودة الامتداد وغير رسمية بطبيعتها وليس لديها غير قدر ضئيل من القوة التفاوضية في العمليات السياسية. ولذا ينبغي تعزيز قدرات منظمات الشباب لتعزيز موقفها في التفاوض من أجل دعم محدد أو صكوك سياسية محددة. ولتعزيز مشاركة الشابات، ينبغي استهداف القوانين واللوائح التمييزية التي قد تحول دون مشاركة المرأة.

خامساً- الروابط الدينامية بين الريف والحضر وفرص عمالة الشباب

42- يقدر أن 56 في المائة من سكان أفريقيا سيصبحون من سكان المدن بحلول عام 2050. ولا يقتصر نمط التوسع الحضري على نمو المدن الكبرى. فباستثناء المناطق النائية المحدودة، أخذت تنتشر بلدات صغيرة لا يعترف دائماً بوضعها الحضري سياسياً أو إحصائياً. وتظهر مستوطنات حضرية جديدة في المناطق الريفية، بالقرب من المدن الكبيرة والطرق السريعة الرئيسية الطويلة وممرات النقل. وهذه البلدات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي الصلة الرئيسية بالاقتصاد الريفي، فهي تتحول إلى مراكز للعمل وريادة الأعمال وتدريب الشباب في المناطق الريفية.

43- يمكن للطلب المتزايد على المنتجات الأولية والمصنعة العالية القيمة في المناطق الحضرية أن يوفر فرص عمل متعددة للشباب. ويمكن إنشاء وظائف إضافية في مجالات التجميع والتجهيز والتوزيع والتجارة والخدمات الريفية. وتبعاً لقدراتهم واهتماماتهم، يمكن للشباب المشاركة في سلاسل القيمة الزراعية الغذائية كمنتجين أو عمال بأجر أو أصحاب أعمال ومدبرين.

44- سيعتمد إدراك إمكانيات عمالة الشباب على التصدي الفعال للفجوات الكبيرة في التواصل بين المناطق الريفية والحضرية وتحسين فرص الحصول على رأس المال البشري والأصول الإنتاجية المحلية والبنية التحتية للنقل والحماية

الاجتماعية والخدمات المالية. ومن الضروري أيضاً توليد أدلة عن أثر التحويلات المالية من الخارج وأموال المغتربين على الأنشطة الزراعية وغير الزراعية وديناميات العمالة الريفية في المناطق التي تنزع إلى الهجرة.

سادساً- الرسائل الرئيسية

45- يتمتع قطاع الزراعة الغذائية بإمكانات هائلة لتوفير فرص عمل جذابة للشباب الذين تتصاعد أعدادهم في أفريقيا. ولزيادة الاستثمارات المسؤولة والشاملة للشباب لتحديث القطاع، مع معالجة أوجه اللامساواة بين الجنسين، أهمية بالغة لإطلاق هذه الإمكانيات.

46- ينبغي أن يكون الدعم المقدم إلى الشباب والشبان ليصبحوا رواداً زراعيين على طول سلاسل القيمة الغذائية شاملاً يمتد من الإنتاج إلى التجميع والتجهيز والتسويق. وهذا ينطوي على ضمان حصولهم على الموارد الإنتاجية الرئيسية كالأرض والتمويل والخدمات لتمكينهم من الاستثمار في أنشطة زراعية وتجارة زراعية مربحة، لا سيما في سلاسل القيمة ذات الجاذبية الأعلى.

47- يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في عمالة الشباب. ولذا من الملحّ تحسين البيئة التمكينية للأعمال، بالإضافة إلى الاستفادة من إمكانيات المغتربين والعائدين ليصبحوا محرك توليد فرص العمل. وتشمل المكونات الرئيسية تعزيز هيئات الأعمال الزراعية الكبرى وتعزيز مشاركة الشباب المنظم في آليات الحوكمة في سلاسل القيمة الحديثة وتعزيز فرص الآليات المبتكرة لتمويل الزراعة.

48- ينبغي ألا تركز السياسات والبرامج على زيادة عدد الوظائف فقط، بل ينبغي أيضاً أن تركز على نوعيتها من خلال أخذ جوانب العمل اللائق بالاعتبار. وينبغي للسياسات أن تحسّن ظروف عمل الشباب والشبان العاملين في سلاسل القيمة في الزراعة الغذائية واستخدام التكنولوجيات والابتكارات الحديثة، مع ضمان توفير شبكات أمان اجتماعي. ومن المهم أيضاً تكييف التدخلات لتناسب مختلف فئات الشباب واحتياجاتهم الخاصة وتقديم حوافز محددة.

49- سيحقق الاستثمار في تنمية مهارات الشباب وتعليمهم بدءاً من سن مبكرة مكاسب كبيرة في جسر الفجوة بين اليد العاملة والطلب عليها. ويحتاج الشباب إلى الحصول على التدريب الجيد وفرص عمل لائق في المزارع وخارجها ضمن سلاسل القيمة في الزراعة الغذائية وروابط السوق.

50- من شأن تعزيز الروابط بين المناطق الريفية والحضرية من خلال الاستثمارات في البنية التحتية المادية وغير المادية في البلدات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن يحولها إلى روابط حيوية مع المناطق الريفية ومراكز للعمالة وريادة الأعمال وتدريب الشباب الريفيين.